تطور حجم السكان في مائة عام(1900- 2000) في اليمن وتوقعاته حتى عام2024

أ. م . د/ إسهار أحمد باحاج(*)
جمهورية اليمن العربية

الملخص:

تناول هذا البحث دراسة تطور حجم السكان في اليمن في سنوات القرن العشرين وتوقعاته في عام 2024. استند البحث الى نتائج التعدادات التي نفذت في شطري البلاد وعلى التقديرات التي وضعها المجلس الوطني للسكان والهيأة العربية والدولية للفترات الزمنية التي سبقت اجراء التعدادات . وبحساب المعدل السنوي للنمو تم تقدير حجم السكان في عام 2024 بحوالي 33.000.000 نسمة . حاولت الدراسة ان تحدد أربع مراحل لنمو السكان هي مراحل اقتصادية اجتماعية ديموغرافية مرت بها اليمن خلال سنوات القرن العشرين .

Abstract:

This Paper try to study the development of size of Population in Yemen in twentieth century , and to put estimate at 2024. It will come to about 33.000.000 People .the Paper limit four periods , economic , social and demographic periods for growth of Population during 20 th century .

(*)أستاذ الجغرافية السكانية المساعد ورئيس قسم الجغرافيا في كلية التربية عدن ، جامعة عدن ، اليمن .

المقدمة :

لا تكمن أهمية دراسة حجم السكان ومكوناته لمعرفة عدد السكان الحالي ونموه في الفترة السابقة فقط ، بل في تحديد التزايد السكاني في المستقبل، وبالتالي تقدير عدد السكان في السنوات المقبلة.

إن التاريخ الديموغرافي اليمني يتجاوز سنوات القرن العشرين ، إلا ان المتتبع لهذا التاريخ يدرك ان سنوات القرن العشرين قد شهدت اهم التحولات الديموغرافية فيه بفضل التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي حصلت.

الهدف:

يهدف هذا البحث الى تحديد الاتجاه العام لتطور حجم السكان على مدى سنوات القرن العشرين والى محاولة تحديد الدورة الديموغرافية و المرحلة التي وصلت اليها اليمن ومن ثم اعتماد الاسقاطات السكانية لتقدير حجم السكان حتى عام 2024.

المشكلة:

إن المشكلة العلمية المطروحة في البحث هو السؤال عن الكيفية التي حصلت بها الدورة الديموغرافية وما هي المرحلة التي وصلت أليها اليمن ، وهل لازال أمامها احتمالات استمرار النمو السكاني المتسارع في المستقبل المنظور ؟ .

الفرضية :

تضع الباحثة فرضيتها باستمرار نمو السكان بمعدلات سنوية مرتفعة تتجاوز 3 % كون التحولات الاقتصادية الاجتماعية ذات التأثير على هذه المعدلات ، قد لا تحصل في المستقبل المنظور بمستوى التأثير الايجابي وخفض هذه المعدلات .

البيانات المعتمدة وطريقة حساب المعدل :

استندت الباحثة الى نتائج تعدادات السكان التي نفذت عامي1973 و 1988في الشطر الجنوبي وعامي1975 و1988في الشطر الشمالي واخيراً نتائج تعداد السكان عام 1994وعام 2004 في اليمن الموحد .

كما اعتمدت الباحثة على التقديرات التي وضعها المجلس الوطني للسكان وعلى تقديرات الهيئات العربية والعالمية لعدد السكان . و لأجل حساب المعدل السنوي للنمو فقد تم حسابه بالمعادلة المعتمدة

من قبل الدائرة السكانية العالمية التابعة لقسم الشؤون الاقتصادية الاجتماعية التابع الى الامم المتحدة ، وهي :

$$\sqrt[t]{\frac{P1}{Po}} \times 100 - 1$$

حيث أن :-

t :- عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين

P1 :- التعداد اللاحق

Po :- التعداد السابق

1 -التطور في حجم السكان :

1-1التطور في حجم السكان في الربع الأول من القرن العشرين [1900-1925] :

تستند دراسة حجم السكان ومتابعة التغير الذي يحصل فيه ، وهو تغير باتجاه الزيادة بالنسبة الى اليمن ، تستند الى توفر البيانات الديموغرافية Demographic Data وتأتي دقة الدراســة حصيلــة لمستوى دقــة هذه البيانات ، وتعداد السكان العام والشامل Census هو

الاحصاء الميداني الشامل الذي يمكن الركون الى نتائجه[*1] .

بالنسبة الى اليمن تأخر تأسيس ادارة الاحصاء التابعة الى الجهاز المركزي للتخطيط في المحافظات الشمالية (اليمن الشمالي) الى عام 1972 ومن خلالها تم اجراء اول تعداد للسكان في فبراير عام 1975 بالتعاون مع الامم المتحدة وبتمويل من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية وبمساعدة

---

[*]تعداد السكان هو لمعرفة حالة السكان في زمن محدد وفي اغلب الاحوال يشمل جميع سكان الدولة فيوصف بانه تعداد عام ، عن:

- اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا والاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان، (من دون تاريخ) ،المعجم الـــديموغرافي (متعدد اللغات) ،السفر العربي، الطبعة الثانية ، بغداد، ص47.

تم تعريف التعداد في اليمن بانه العملية الشاملة لجمع وتبويب وتقويم وتحليل ونشر البيانات الاحصـــائية عـــن الخصـــائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الافراد الموجودين على قيد الحياة داخل الحدود الجغرافية لبلد معينا وجزء منه في لحظة زمنية تحدد بليلة التعداد. عن :

- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء،(1997)،كتاب الاحصاء السنوي لعام 1996،صنعاء ، ص21.
- الجمهورية اليمنية ،جامعة صنعاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز التدريب والدراسات الســكانية، (2001) ،أساسيات علم السكان (طرق وتطبيقات) ،البرنس للطباعة والنشر ،صنعاء، ص16 .

فريق عمل سويسري لاختبار دقة البيانات "اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا -1980-2" وبالنسبة الى المحافظات الجنوبية (اليمن الجنوبي) فقد تم اجراء اول تعداد عام1973 كما تمت الاشارة الى ذلك .

من ذلك فان عدم توفر مثل هذا التعداد يجعل الباحثة تقف امام صعوبات كبيرة عند دراسة نمو السكان وتغير حجم السكان . ولأجل ان نصل الى تقدير لحجم السكان في الربع الاول من القرن العشرين بذلنا جهداً في سبيل الاطلاع على الأدبيات التي تناولت اليمن في تلك الفترة ، وتمت الاستفادة من أول عدد من الكتاب الديموغرافي السنوي Demographic year Book الصادر في 1949عن الدائرة السكانية العالمية التابعة الى قسم الشؤون الاقتصادية الاجتماعية التابع الى الأمم المتحدة . لقد أشار هذا الكتاب الى أن عدد السكان في اليمن كان حوالي (4.5) مليون نسمة " U.N. Demographic year Book (1949)P.33" يمكن أن يعطينا هذا الرقم تصوراً وتقديراً لسكان الدولة عند نهاية النصف الأول من القرن العشرين .

ونشير الى تقدير " بولدوين " في 1950 فكان 000 4400 نسمة موزعاً بواقع 000 3600 نسمة في الشطر الشمالي و000 800 نسمة في الشطر الجنوبي ، وقد استند في تقديره هذا الى ورقة عمل برقم 31/لقسم السكان في الامم المتحدة / لتقدير اعداد سكان العالم حسب المناطق والبلدان (-1960 1950) " بولدوين -l975 - 43" .

وقدم " بتبوت " تقديراً قريباً من العدد السابق حيث قدر عدد السكان 4316000 نسمة، ويبدو أنه أستقاه من دراسة صدرت عن الامم المتحدة عام1991 بعنوان : World Urbanization Prospects " بتبوت-1993 -165 " وعند متابعتنا اتضح أن دراسة التحضر هذه قد استندت الى دراسة سابقة للأمم المتحدة ذكرت هذا العدد موزعاً بين شطري اليمن-U.N. -1988- P.258" .320"P.

لم يتم إجراء اي تعداد سكاني في الشطر الجنوبي (المحافظات الجنوبية) في فترة الاستعمار البريطاني، فقد اقتصرت سلطات الاستعمار على اجراء إحصاءين لسكان " محمية عدن" لوحدها، الأول في ديسمبر عام 1946 بلغ عدد السكان فيه 80516نسمة ، ونفذ الثاني عام1955 وبلغ عدد السكان فيه 138441 نسمة " الراوي -1999 - 444 " ولم تتوفر أية معلومات عن تقدير اعداد السكان في المحافظات الجنوبية خارج عدن سوى التقدير الذي اشار الى ان عدد السكان 1365000 نسمة " الراوي- 1999 -444"كما توفرت معلومة اخرى عن الشمال (المحافظات الشمالية) تشير الى

تقدير عدد السكان أثناء الثورة في (26 سبتمبر 1962) وهو (5.4) مليون نسمة " الراوي- 444-440-1999"ويعد عدد مبالغ فيه كما سيتضح في ما بعد.

للاستفادة من هذه التقديرات من اجل تحديد ملامح الواقع الديموغرافي في تـــــلك الفترة حاولت الباحثـــــة الاستعانة بالتوصيف الذي اشارت إليه الدراسات التي تناولت الاحوال الاقتصادية الاجتماعية للبلاد حينذاك. اتسم المجتمع اليمني في تلك الفترة بالركود الاقتصادي وبالتخلف الاجتماعي، وهو تخلف موروث عاشه قرونا طويلة منذ سقوط حضارته في القرن السابع الميلادي فقد عانت اليمن من اشد حالات العزلة وحالات الانقسام والتمزق السياسي فتنازعت القوى السعودية والقوى التركية على الاجزاء الشمالية من اليمن حتى انتهت تحت حكم نظام العزلة والإمامة . وفي الجنوب احتل الاستعمار البريطاني عدن وفرض الهيمنة على بعض اجزاء الجنوب الاخرى المنقسمة الى 23 كياناً وسلطنة ومشيخة متحاربة مع بعضها البعض .

يتمثل التخلف الاقتصادي في تخلف الزراعة التي يمارسها ويعتمد عليها (80-85%) من السكان " العطار – 1965-101 " كانت الزراعة متخلفة في اساليبها وادواتها ومتدنية في انتاجيتها . كما يتمثل هذا التخلف في عدم معرفة المدن سوى للصناعات اليدوية والحرفية، ولم تعرف اسواق المدن التعامل التجاري فكانت المقايضة سلعة بسلعة هي الاسلوب المعتمد، فكانت العملة قليلة ومحدودة التداول وغائبة عن بعض الاسواق وغائبة تماماً عن الريف حيث يسود الاقتصاد الطبيعي القائم على الاكتفاء الذاتي .

أما عن التخلف الاجتماعي فيشار الى عدم معرفة الدولة للمدارس حيث لم تعرفها إلا في وقت متأخر من النصف الاول من القرن العشرين ، وقد بلغ عددها 244ما بين مدرسة ابتدائية ومتوسطة عام1962 وهي في غالبيتها مدارس للبنين . إضافة إلى انتشار عدد كبير منالكتاتيب لتعليم القران الكريم والشريعة والحديث الشريف والمواعظ الاسلامية ومبادئ اللغة العربية ومبادئ الحساب " العطار- 1965 - 146 " .

أما بالنسبة الى الخدمات الصحية فقد كانت شبه معدومة فلم يكن في الدولة حتى قيام الثورة سوى (18) مستشفى بواقع 1236 سريراً وكانت بنسبة سرير واحد لكل 5837 نسمة و(88) طبيباً بنسبة طبيب واحد لكل (1989) " الجمهورية العربية اليمنية -1989 - 190" كما لم تعرف الدولة الطاقة الكهربائية سوى مدينة عدن وفي قصور الأمام في صنعاء وتعز وقصور بعض الأثرياء والمتنفذين ، و

كانت الطرق حينذاك ترابية والطرق المعبدة منها لاتتجاوز706 كم فقط " الجمهورية العربية اليمنية – 1989 – 190" وكانت الدواب والجمال هي وسائل النقل الرئيسية .

تسببت هذه الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في تدني المستوى المعيشي وشروط الحياة لنسبة كبيرة من السكان فانتشرت حالات الفقر الشديد والمجاعات والاوبئة التي تحصد الاعداد الكبيرة من السكان ، وشجعت هذه الاحوال المتردية على الهجرة وترك البلد حتى قدر بعض الباحثين نسبة المهاجرين بحوالي 19% من عدد السكان قبل الثورة " هوليدي – 1981 – 109 "

هكذا كانت الاحوال الاقتصادية الاجتماعية المترديـــة بمثابة عوامل طبيعيـــة ايجابيـــة(**مالثوسية**) أدت دوراً نشيطاً عبر المجاعات والحروب القبلية والكوارث وعبر الهجرة الى خارج الدولة ، أسهمت في تراجع عدد السكان وفي ضبط الزيادة السكانية في تلك الفترة .

في سبيل وضع جدول لأعداد السكان في الربع الأول من القرن العشرين اضطرت الباحثةالى ان تستند في وضع التقديرات على اساس ما قدرت اعدادهم عام1950فاستعانت بذلك لأجل أن تحسب تنازلياً اعداد السكان حتى عام 1900 .

على ضوء الوصف الذي تذكره المصادر حول أحوال السكان الاقتصادية الاجتماعية وعلى اساس ما تؤكده الدراسات النظرية من تأثير هذه الأحوال على الواقع الديموغرافي في تحديد النمو ليكون بطيئاً فقد تم تقديرنا للمعدل السنوي بحوالي (1%) للأعوام1900– 1925 .

الجدول (1)

تقديرات اعداد السكان في الربع الأول من القرن العشرين في اليمن

السنة	التقدير	السنة	التقدير
1925	2958000	1912	2592824
1924	2927659	1911	2567153
1923	2893732	1910	2541736
1922	2865091	1909	2516570
1921	2836734	1908	2491653
1920	2808657	1907	2466983
1919	2780859	1906	2442558
1918	2753459	1905	2418374
1917	2725084	1904	2394430
1916	2698103	1903	2370723
1915	2671390	1902	2347250
1914	2644940	1901	2342010
1913	2618753	1900	2301000

المصدر:

حُسبت التقديرات من قبل الباحثة على اساس تقدير عدد السكان عام 1950 وتقدير المعدل السنوي للنمو 1.5%للأعوام 1950 – 1925 وبواقع 1.5% للأعوام 1925 – 1900 .

ان المعدل الذي أُفترض يصل الى العدد الذي تم تقديره لعدد السكان في 1950في اكثر من مصدر، في الوقت الذي تم تقدير معدلات الولادات والوفيات عام 1950 بمستويين ينتج عنهما معدل للنمو يقل

عن 1% " العطار – 1965 – 101" بينما تم تقدير أخر لهذا المعدل بحدود 1.5% من ذلك جاء تقديرنا يمثل الحالة الوسطية التي نرى أنها أقرب إلى الواقع .

لايساعد المعدل السنوي للنمو1% سوى على تجديد بطيء للأجيال ولايقود إلا الى زيادة سكانية بمحدودة ، من ذلك فان التقديرات التي وضعت في الجدول متوافقة مع توصيف الاحوال الاقتصادية الاجتماعية للبلاد والتي لايمكن ان تساعد على نمو سكاني ملحوظ . فيوضح الجدول(1) أن الزيادة التي حصلت على مدى 25 عاماً كانت 657000 نسمة فقط .

ان نمو السكان في تلك الفترة كان يحصل بفعل الحركة الطبيعية الناتجة عن الفرق مابين الولادات والوفيات فقط حيث لايعد للهجرة تأثير فحركة النزوح من الدولة لم تبدأ بعد إذ مازالت عوامل الجذب في المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج العربي غير نشطة ، كما أن اليمن لاتتمتع بعوامل جاذبه تدفع للهجرة إليها .

واذا ماتم تقدير معدل الولادات 23.9 بالألف ومعدل الوفيات 16.4 بالألف عام ، فيحدث أن نرفع معدل الولادات للفترة التي نحن بصددها الى 0،30 بالألف ونرفع معدل الوفيات الى 20.0 بالألف ، اعتقاداً بلزوم حصول بعض التحسن النسبي للأحوال الاقتصادية الاجتماعية مابين 1900–1950التي تعكس بعض آثارها على الواقع الديموغرافي، وبهذه المعدلات ستكون المحصلة معدلاً للنمو بواقع1%.

1–2–التطور في حجم السكان في الربع الثاني من القرن العشرين (1925 –1950) :

بقيت اليمن من دون تعداد سكاني عام وشامل في هذه الفترة –في كلا الشطرين– سوى ما نفذته السلطات البريطانية من احصاء سكاني لمحمية عدن فقط ، كما اشير الى ذلك، وهو احصاء لايقدم اي عون لأي باحث بفعل اقتصاره على محمية عدن لوحدها من ذلك حاولت الباحثة الاستفادة من التقدير الوارد في العدد الأول من الكتاب الديموغرافي السنوي الصادر عن الدائرة السكانية العالمية الذي تمت الاشارة اليه ، وكذلك من تقدير "بولدوين " ومن تقدير " بتبوت " . لقد تم حساب اعداد السكان مابين 1925–1950على اساس تقديرهم البالغ 4316000 نسمة عند نهاية الفترة وذلك حسب تقدير" بتبوت " والذي يبدو انه استقاه من العدد الاول للكتاب الديموغرافي السنوي عام1949 وقد نُظم الجدول الآتي تنازلياً من 1950 الى:1925

الجدول (2)

تقديرات اعداد السكان في الربع الثاني (1925 – 1950)من القرن العشرين في اليمن

السنة	التقدير	السنة	التقدير
1950	4316000	1937	3528989
1949	4280998	1936	3476981
1948	4156946	1935	3375402
1947	4095528	1934	3375402
1946	4035018	1933	3325240
1945	3975402	1932	3276415
1944	3916667	1931	3227615
1943	3858800	1930	3179932
1942	3801788	1929	3132952
1941	3745619	1928	3088667
1940	3689989	1927	3041496
1939	3635758	1926	2992139
1938	3582943	1925	2958000

المصدر :

حُسبت التقديرات من قبل الباحثة على اساس تقدير عدد السكان عام 1950البالغ 4316000 نسمة وتقدير المعدل السنوي للنمو% 1.5للأعوام1925– 1950 .

يلاحظ من الجدولين (1،2) ان الزيادة التي حصلت بين 1925 1900 –قد بلغت 657000 نسمة وقد حصلت بمتوسط سنوي مقداره 26280نسمة بينما تضاعفت الزيادة في الفترة 1925 – 1950 الى 1358000 نسمة وكانت بمتوسط سنوي مقداره 54320 نسمة .

لقد عملت الاحوال الاقتصادية الاجتماعية المتردية التي اشير إليها على ضعف قوى العمل المهنية فلم تظهر طبقة عاملة الا عند مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وبشكل عام كان العمال يعملون في الورش الحرفية والدكاكين والفنادق والمطاعم والخدمات المنزلية وفي البناء ، اي بمعنى ان الغالبية الكبيرة منهم تعمل في قطاع الخدمات، وهي خدمات بسيطة لا تحتاج الى مهارات .

شهدت نهاية هذه الفترة العمال العاملين في مشروع طريق (تعز – صنعاء) وفي ميناء الحديدة، انها تمثل بواكير التجمعات العمالية. لقد تم تقدير أعداد الطبقة العاملة في اليمن الشمالية (15)ألف عامل " عمر–1970ــ 57 " وهذا العدد الضئيل يشكل حوالي 0.42% من عدد السكان حسب تقدير " بولدوين" السابق الذكر .

أما في عدن فقد تميز نمو الطبقة العاملة بكونه اسرع من بقية المحافظات. وقد تميزت هذه الطبقة بالاتي :

1– ذات تكوين يعود الى ما بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بفعل الانتعاش النسبي للاقتصاد في ميناء عدن .

2– نسبة كبيرة من العمال هم عمال موسميون وغير مستقرين ومن الريف، على ان العمال الثابتين يزدادون بشكل ملحوظ .

3– انتظمالعمال في تنظيمات مهنية سياسية،وبذلك تشكلت البنى الاولية للطبقة العاملة اليمنية.

أما مشاركة المرأة في قوى العملفبقيت المرأة بعيدة عن ميدان النشاط الاقتصادي وعن الحياة السياسية وذلك بفعل ما فرضه النظام الاقطاعي الامامي والنظام الاستعماري من شروط اقتصادية واجتماعية قاسية حالت دون مشاركتها في النشاطات المختلفة.

ويختلف واقع المرأة الريفية عن واقع المرأة الحضرية فهي تعمل الى جانب الرجل في مختلف النشاطات الزراعية ، من حراثة الى جني المحصول وتنقية التربة ورفع الاشجار والتسويق وغيرها الى جانب واجباتها المنزلية المعروفة ورغم هذه الاسهامات فأن عملها غير مؤشر ولا يحسب له حساب وذلك للأسباب الأتية :

1–تخلف المرأة اليمنية تخلفاً شديداً يفوق تخلف الرجل.

2– تبعية المرأة للرجل تبعية قطعية مما يجعل مساهمتها بالعمل منوطة بموافقة الرجل .

3– حصر مسؤولية المرأة في الشؤون المنزلية وتربية الاطفال .

ومن ذلك يُرى ان المرأة الريفية تنخرط في ميدان العمل دون مكانة اقتصاديه ودون مكانة اجتماعية حتى أنها تعد في استمارة تعداد السكان " ربة بيت " ولا تتم الاشارة الى نشاطها الاقتصادي الذي اشير اليه كونها تمارس العمل خارج المنزل او تمارس العمل داخل الا سرة ، او يوصف عملها بتوصيف اخر.

اما المرأة الحضرية فكانت تعيش حالة البطالة والفراغ التام وهي لا تغادر المنزل الا وهي محجبة ، واذا ما ادركنا ان المرأة نصف المجتمع الديموغرافي فأن بُعدها عن قطاع العمل يعني عدم استثمار نصف الطاقة البشرية للعمل ويعني الغاء مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية وتقليص دورها خارج المنزل .

1-3-التطور في حجم السكان في الربع الثالث من القرن العشرين (1950- 1975):

لعل دراسة الواقع الديموغرافي والتطور الذي حصل في حجم السكان في هذه الفترة اسهل بكثير من الفترتين السابقتين وذلك بفعل تنفيذ التعدادات السكانية والمسوح الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان يستفيد منها الباحث في مجال السكان ، أمثال تلك المسوحات المتعلقة بالإسكان والاسرة والمهن و الفقر وغيرها .

لقد شهدت هذه الفترة اجراء اول تعداد عام للسكان في المحافظات الجنوبية عام1973 كما تم اجراء اول تعداد عام للسكان في المحافظات الشمالية عام 1975كما حصل أن نفذ مسح ديموغرافي عن طريق الجو قام به فريق سويسري من نوفمبر 1975 الى اغسطس 1976 بهدفتقدير اعداد السكان في المناطق الجبلية والمناطق الصحراوية البعيدة في المحافظات الشماليةحيث لم يتمكن العدادون من الوصول إليها وقد ظهرت نتائج هـــذا المسح في مـــارس من عام 1978 ويعد تكمـــلة لنتائج تعداد 1974.

يوضح الجدول الآتي نتائج التعدادات والتقديرات ، وهي من دون شك نتائج غير دقيقة وغير شاملة فلابد انها غطت جزءاً كبيراً من السكان ولكنها لم تغط السكان جميعهم لاسيما سكان المناطق الجبلية والصحراوية البعيدة والنائية التي يصعب أن يصل إليها العدادون .

الجدول (3)

عدد السكان في اليمن في السنوات (1950-1975)

السنة	المحافظات	عدد السكان نسمة	الزيادة	المعدل السنوي(%)
1950	جميع المحافظات	4316000	-	-
1960	(الشمالية)	4390000	-	-
1960	(الجنوبية)	1208000	-	1.8
1960	جميع المحافظات	5598000	1282000	-
1970	(الشمالية)	4835000	-	-
1970	(الجنوبية)	1497000	-	-
1970	جميع المحافظات	6332000	-	-
1973	(الجنوبية)	1590275	-	-
1975	(الجنوبية)	1654521	-	-
1975	(الشمالية)	5036985	-	1.9

1975	جميع المحافظات	6691506	2375506	-

المصدر :

- اعداد السكان لعامي1960 و1970 عن :

U .N. (1988) World Demographic Estimates and Projections 1950 – 2025 N .y . P. 258/ P. 320 .

- نتائج تعداد السكان عام1973 في محافظات الجنوب عن :

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، (1984)، كتاب الاحصاء السنوي لعام 1983 ، (العدد الثاني) ، دار الهمداني للطباعة والنشر ، عدن ، الجداول 2/3 .

- تم حساب اعداد السكان في محافظات الجنوب عام 1975 على اساس المعدل السنوي للنمو 2% كما ورد في دراسة الامم المتحدة اعلاه .

يلاحظ من بيانات الجدول(3) حالة نمو للسكان واضحة بدأت تظهر على المجتمع اليمني بعد سنوات طويلة من حالة السكون الديموغرافي أو شبه السكون ، وهي حالة يصفها الديموغرافيون بأنها مالثوسيةتتوازن فيها الولادات والوفيات . "المعجم الديموغرافي متعدد اللغات –السفر العربي – 132". تبين البيانات الإحصائية حقيقة ان الحراك الديموغرافي بدأ باتجاه النمو منذ عقد السبعينات من القرن الماضي فقد زاد عدد السكان من4316000 نسمة عام 1950الى 6691506نسمة عام 1975، وبذلك حصلت الزيادة بواقع 2375506نسمة وكانت بمتوسط سنوي مقداره 95000نسمة وبمعدل سنوي مقداره 1.8% .

لعل ما يوضحهذا النمو هو ماحصلمن تغّير في التركيب العمري للسكان،فقد هبطت نسبة السكان (15-65)عاماً من العمر من 30% عام 1950الى 24%عام 1975"258 –1988 –.U.N" وهذا الهبوط يعود الى ارتفاع نسبة السكان دون 15عاماً من العمر بفعل تسارع النمو الذي يقود عادة الى زيادة اعداد الاطفال وصغار السن اولاً .

من بين المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية التي تؤشر حالة التغير هو نمو قوى العمل وتنظيماتها النقابية التي تدل على تنامي الوعي الاقتصادي والسياسي ، فقد تم تأسيس النقابة العامة للعمال في تعز في 17 يونيو1963. وعلى أثر ذلك تشكلت النقابات في صنعاء والحديدة ، ومن ثم تشكيل الاتحاد العام لعمال اليمن وقد تم الاعتراف به من قبل الاتحاد الدولي للعمال العرب في ديسمبر 1965"عمر – 1970-168" ومن بين المؤشرات أيضاً ارتفاعنسبة مشاركة المرأة بين النشطين اقتصادياً في شمال الدولة من6% الى 10% "258 -1988 -.U.N" وبفعل تنامي الوعي الاقتصادي والسياسي لقوى العمل فقد بادرت الطبقة العاملة الى مساندة الثورة ضد نظام الامامة في 26سبتمبر ،1962 وتنامى الكيان الاقتصادي الاجتماعي لقوى العمل تدريجياً مع تنفيذ بعض المشروعات الانمائية التي تم التعاقد عليها مع بعض البلدان مثل معمل الاسمنت ومصنع التعليب وتعبيد طريق الحديدة – تعز وطريق صنعاء – صعدة ومشروعات استصلاح الاراضي الزراعية .

بشكل عام كان للبرنامج الانمائي الثلاثي (19731975-) تأثير في تنمية الاقتصادات غير الزراعية في اليمن الشمالي فقد حددت اهداف البرنامج بالآتي :

1- زيادة الدخل القومي بنسبة لا تقل عن 6% .

2- تطوير الزراعة والعمل على توليد فائض يساعد على الاسهام في تمويل مجهودات التنمية.

3- العناية بالصناعة وتطويرها ليكون لها دورها في عملية التنمية وتشغيل كامل الطاقة الموجودة و المقترحة في قطاع الصناعة وتدريب العدد اللازم من المواطنين للعمل في المشروعات الصناعية بمختلف المستويات .

4- تطوير الحرف اليمنية التقليدية ورفع مستواها .

5- زيادة فرص العمالة وتشغيل وتكافؤ الفرص امام المواطنين ومحاربة البطالة والبطالة المقنعة .

6- كسر عزلة المناطق المتخلفة وتوزيع المشروعات على مختلف المناطق .

7- رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتأمين الحد الادنى لهم .

رغم التوجه الى أنماء الواقع الاقتصادي الاجتماعي الا ان آليات هذا الانماء كانت بطيئة جداً فالتغير الذي اصاب هيكلية قطاعات الناتج القومي محدود جداً كما يبدوا ذلك من الجدول الآتي :-

الجدول (4)

النسب الهيكلية لقطاعات الناتج القومي في المحافظات الشمالية

(اليمن الشمالي) 19691972-(%)

القطاع	1969-1970	1970-1971	1971-1972	1973-1972
الزراعة	61.92	64.79	64.65	60.07
الصناعة	2.4	2.56	2.72	2.98
البناء	2.85	2.7	2.78	3.12
التجارة	12.53	11.05	10.77	12.56
الاسكان	3.47	3.13	3.09	3.36
النقل والمواصلات	2.19	2.09	2.19	2.3
المالية والمصارف	0.54	0.67	0.68	0.8
الخدمات	1.24	1.17	1.33	1.5
العالم الخارجي	10.34	9.14	8.71	9.34
الحكومة	2.52	2.7	3.08	3.97

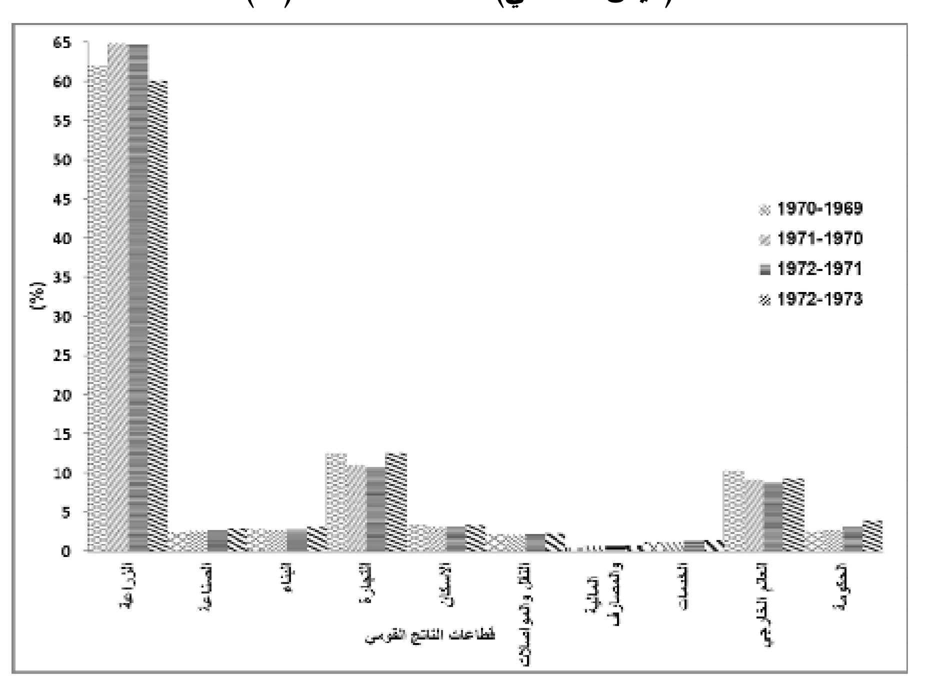
المصدر :

الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ،الجهاز المركزي للتخطيط ، (1973) ، البرنامج الثلاثي الانمائي ، صنعاء، ص31.

الشكل (1)

النسب الهيكلية لقطاعات الناتج القومي في المحافظات الشمالية

(اليمن الشمالي) -1969 1972(%)



المصدر: بيانات الجدول(4).

يكشف الجدول (4) والشكل البياني (1) استمرارية هيمنة القطاع الزراعي الذي يكاد يقترب من 2/ 3الناتج القومي لليمن الشمالي بينما بقيت الصناعة لا تشكل سوى نسبة ضعيفة جداً على تحقيق انها تؤشر حالة زيادة ولكنها طفيفة تتكرر هذه الزيادة الطفيفة في قطاع البناء ، بينما تبدو بقية القطاعات في حالة من عدم الاستقرار .

اتسمت هذه المرحلة بظهور المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها (5) عمال فأكثر وقد تطورت اعدادها من 95 الى 172والى 262في الاعوام 1962-1967-1971على التوالي، يضاف اليها 1354مؤسسة عمل يعمل في الواحدة منها اقل من(5) عمال ، وبذلك كان مجموع المؤسسات الصناعية 1616مؤسسة . وهي مؤسسات في معظمها صغيرة يتم تشغيلها على اساس عائلي وبأسلوب تقليدي حرفي " الجمهورية اليمنية ، البرنامج الانمائي ،73" لقد بلغ عدد العاملين في هذه المؤسسات 5425عامل" الجمهورية العربية اليمنية-1974-5" .

أما في المحافظات الجنوبية (اليمن الجنوبي) فتشير الادبيات التي تناولت قوى العمل وتشكيل الطبقة العاملة الى أن ظروف هذه القوى كانت بمستوى أفضل ، فقد صدر عام1942قانون نقابات العمال وبدا فعلياً ظهورها عام1952وقد تطور عددها واعضاء العمال المنتسبين اليها من نقابة واحدة كان عدد اعضائها 11 عضواً عام1952 الى 33نقابةينتسب اليها 13691عاملعام 1958والى 32نقابة ينتسب اليها 22400عامل عام 1962 "الحبشي -1968-346".

وبالنسبة الى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فمنذ عام 1960حصلت على بعض حقوقها واتيحت لها بعض فرص العمل في الدوائر الحكومية وبعض المؤسسات غير الحكومية كما شكلت مجموعة من النساء جمعية المرأة العربية عام1961 وعلى اثر ذلك ارتفعت نسبة الاناث من قوىالعمل لاسيما في محافظة عدن ،وقد شكلت قطاعات التعليم والصحة وبعض الاعمال الخدمية قطاعات العمل الرئيسيةللمرأة .

لقد بلغت اعداد النساء العاملات في المحافظات الجنوبية (اليمن الجنوبية) 1277موظفة في الدوائر الحكومية منهن 1067موظفة في عدن و 210في بقية المحافظات ، وقد انخرط من هذا العدد 500موظفة في قطاع التربية والتعليم بصفة مدرسة ومعلمة وبحدود 365موظفة بصفة ممرضة وملقحة في قطاع الصحة ، والبقية توزعت على عناوين عدة ، مذيعة وكاتبة وعاملة تلفون وفرّاشة ومنظفة ومفتشة جمارك وشؤون شرطة "الشعيبي-1973-144".

إن تشكيل قوى العمل البشرية خارج القطاع التقليدي ، الزراعة وتربية الحيوان ، رغم ما يمثله من بدايات متواضعة الا انه يوضح بوادر الانتقال من الاقتصاد المعاشي الى اقتصاد السوق ، ولا شك لهذا الانتقال اثاره الاجتماعية ومن ثم اثاره الديموغرافية .

1 -4- التطور في حجم السكان في الربع الاخير من القرن العشرين (1975-2000):

يسهل على الديموغرافيين وعلى غيرهم من الباحثين بقضايا السكان دراسة الربع الاخير من القرن العشرين ، فقد شهدت هذه السنوات تنفيذ ثلاثة تعدادات سكانية عامة ودقيقة بدرجة جيدة ، نفذ الاول منهاعام 1986 في المحافظات الشمالية ونفذ الثاني عام1988في المحافظات الجنوبية ، اما التعداد الثالث فقد نفذ عام1994وشمل اليمن الموحّد، والجدول الآتي يلخص نتائج هذه التعدادات ويؤشر التطور الذي حصل في حجم السكان .

الجدول (5)

تطور حجم السكان في اليمن (1975-2000)

السنة	عدد السكان	الزيادة	معدل النمو السنوي(%)
1975 (اليمن)	6691506	-	-
1986 (م. الشمالية)	9371692	-	-
1988 (م. الجنوبية)	2345266	-	-
1986 (اليمن)	10900000	4208494	4.0
1994 (اليمن)	14587807	3687807	3.6
2000 (اليمن)	18292000	3704193	-

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تعدادات السكان للأعوام1986 و 1988 و 1994، صفحات متفرقة .
- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي الاحصاء ،(1995) ، كتاب الاحصاء السنوي لعام 1994، ص 27.
- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ،الجهاز المركزي للإحصاء ، (1996) ، الاسقاطات السكانية في الجمهورية اليمنية (1994-2031) ، ص 16.

يلاحظ من جدول (5) الزيادة الكبيرة في عدد السكان فكانت هذه الزيادة حوالي 8 مليون نسمة وهي تعني ان عدد السكان قد تجاوز الضعف في هذه الفترة الزمنية 1975- 1994، كما يلاحظ ان نهاية القرن قد شهدت تضاعف لعدد السكان نحو 3 مرات عما كان عليه في بداية الفترة عند 1975.

يتضح مما تقدم أن اليمن لم تستطع ان تحقق زيادة عدد سكانها للضعف الا على مدى سنوات النصف الاول من القرن العشرين كاملة ، بينما حققت ثلاثة أضعاف عدد سكانها في سنوات النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد أخذ النمو السكاني حالة من التسارع وهو الذي جعلها تعيش الحالة التي يصفها الديموغرافيون بأنها حالة الانفجار السكاني . لاشك ان هذا النمو السريع يعود الى جملة من الاسباب الاقتصادية الاجتماعية يشار الى نتائجها الديموغرافية التي يلخصها الجدول الآتي :

الجدول (6)

المعدل الخام للمواليد والوفيات والمعدل السنوي للنمو الطبيعي للسكان في اليمن

السنة	معدل المواليد الخام بالألف	معدل الوفيات الخام بالألف	معدل النمو الطبيعي (%)
1955-1950	(1) 44	(1)34	1.0
1965-1960	(2) 47	(1)28	1.9
1975-1970	(2) 49	(2)24	2.5
1985-1980	(2) 49	(1)22	2.7
1995-1990	(3)53	(2)16	3.7

المصدر:

(1) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،(1992)،وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية (26- 29 اكتوبر 1991) ، صنعاء ،ص228-232 .

(2) U.N.(1988) World Demographic Estimates and projections 1950-2025-Y.N. P. 258-320.

(3) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،(1995)، كتاب الاحصاء السنوي لعام 1994، ص 21 .

يشير الجدول(6) الى حقيقة ما نظَّرت اليه الدراسات الديموغرافية وهو ان التغير في حركة السكان الطبيعية الناتج عن الولادات والوفيات في البلدان النامية انما يحصل بهبوط تدريجي في معدل الوفيات بينما يستمر معدل الولادات على مستواه ، بل قد يرتفع بفعل التحسن النسبي في الاحوال الاقتصادية الاجتماعية ،اما الهبوط الملحوظ في معدل الوفيات فيحصل بفعل التحسن النسبي ايضاً في الخدمات الصحية ، فموضوع الوفيات يتعلق بالخدمات الصحية والعلاجات وهذه مسألة يمكن الحصول عليها . اما موضوع الولادات فيتعلق بسلوك ديموغرافي اجتماعي يستند الى الجانب القيمي ، فالدعوة الى ضبط الانجاب وتخطيط الآسرة "مسألة صعبة " لأنها تحتاج الى توليد القناعات .

إن واقع اليمن في تلك الفترة تشير إليه نتائج الجدول (6) فيلاحظ منها الارتفاع التدريجي لمعدل المواليد الخام مع التحسن النسبي للواقع الاقتصادي الاجتماعي ، بينما و الهبوط المطرد لمعدل الوفيات الخام فقد هبط هذا المعدل الى ما دوننصفه على مدى سنوات النصف الثاني من القرن العشرين .

1-5- توقعات حجم السكان حتى عام 2024.

ان اعتماد المعدل السنوي لنمو السكان في السنوات مابين 1994–2004 يشير الى حجم سكاني سوف يبلغ 33338000نسمة عند التعداد القادم في 2014، كما يبدو ذلك من الجدول (7) والشكل الذي رسم بموجبه.

الجدول(7)

تطور حجم السكان وتوقعاته حتى عام2024 في اليمن

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1900	2301000	1950	4316000	1994	-
1905	2418374	1955	5247000	1995	-
1910	2541736	1960	5598000	2000	18292000
1915	2671390	1965	6332000	2004	-
1920	2808657	1970	6691506	2005	19983000
1925	2958000	1975	-	2010	23154000

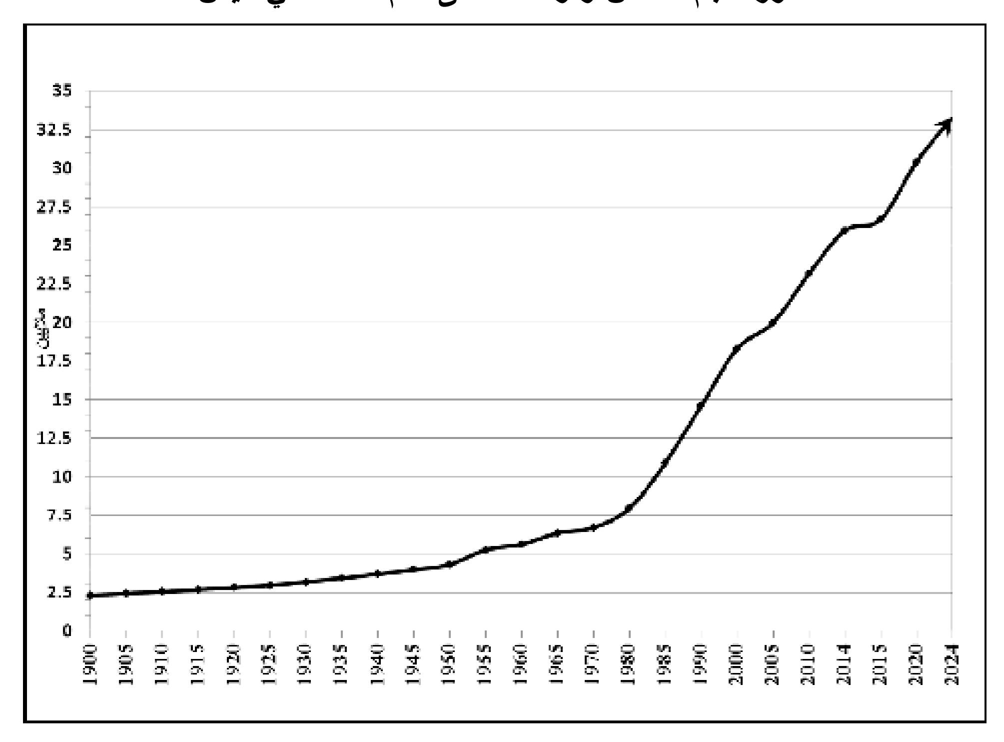
25956000	2014	7945000	1980	3179932	1930
26687000	2015	10900000	1985	3425612	1935
30411000	2020	–	1986	3689989	1940
33338000	2024	14600000	1990	3975402	1945

المصدر:

- بيانات الجداول (1 ، 2) .
- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، (2010)، الإسقاطات السكانية على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية للفترة(2005–2025)حسب العمر والنوع لإجمالي المحافظات ، صنعاء ، ص هـ – و .

الشكل (2)

تطور حجم السكان وتوقعاته حتى عام2024 في اليمن



المصدر :

بيانات الجدول (7).

تبين هذه النتيجة حقيقة عدم تحقيق هدف الاستراتيجية الوطنية للسياسة السكانية في خفض معدل نمو السكان ، تلك الاستراتيجية ، التي صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم 356 في 21 أغسطس عام 1991 هي اول سياسة سكانية معلنة في تاريخ اليمن وتعبر عن الاعتراف الرسمي بالمشكلة السكانية والالتزام بحلها من خلال تدخل الدولة للتأثير كماً وكيفاً في المتغيرات الهيكلية للسكان ، وكان من اهداف هذه الاستراتيجية هو العمل على خفض المعدل السنوي لنمو السكان الى 2 % بحـــــلول عام 2000 وخــــفض معـــــدل الخصوبة ومعــــدل الوفيات ووفيات الاطـــــفال الرضع " الجمهورية اليمنية-2001-20".

لقد جاءت تقديرات الباحثة اقل من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء حيث استندت فيها الى نتائج تعدادين فعليين في 1994 و 2004 ففي الوقت الذي ينتهي فيه تقدير الجهاز المركزي للإحصاء الى عدد السكان 32313000 نسمة عام 2016 فان تقديراتها وصلت الى 28397637 نسمة ، والسبب في هذا الاختلاف يعود الى ان تقديرات الجهاز المركزي صدرت في 1996 قبل اجراء تعداد 2004 الذي اعتمدت الباحثة على نتائجه ونتائج التعداد السابق له في 1994.

2- التوزيع الجغرافي للسكان في 2014:

على اساس تقديرات اجمالي السكان في الدولةعام2014 وعلى اساس النسبة المئوية لكل محافظة من اعداد السكان حسب نتائج تعداد 2004 فقدوضع الجدولالآتي وبموجب بياناته رسمت الخريطة (1) .

تم توزيع المحافظات على (4) مراتب فكانت كل من المحافظات : تعز واب والحديدة وأمانة العاصمة قد شكلت الحيز اليمني البشري المزدحم ، ففي هذا الامتداد في غرب الدولة ، حيث المعدلات السنوية المرتفعة للتساقط والإمكانات الجديدة للزراعة ، يتركز اكثر من ثلث السكان ، فنسبة السكان في هذه المحافظات هي 43.8% .

عدا هذه المنطقة المزدحمة بشرياً تبدو المحافظات الاخرى على الخريطة متداخلة بين جهات قليلة السكان ، تقل فيها النسبة عـــن2.5%وبشكل عام فأنه اذا ما شطر المستطيل اليمني الى نصفين يرى ان النصف الغربي هو منطقة التركز السكاني بينما يبدو النصف الشرقي منطقة تخلخل واضحة بفعل امتداد الصحارى لاسيما عند الاطراف الشرقية من الدولة.

الجدول (8)

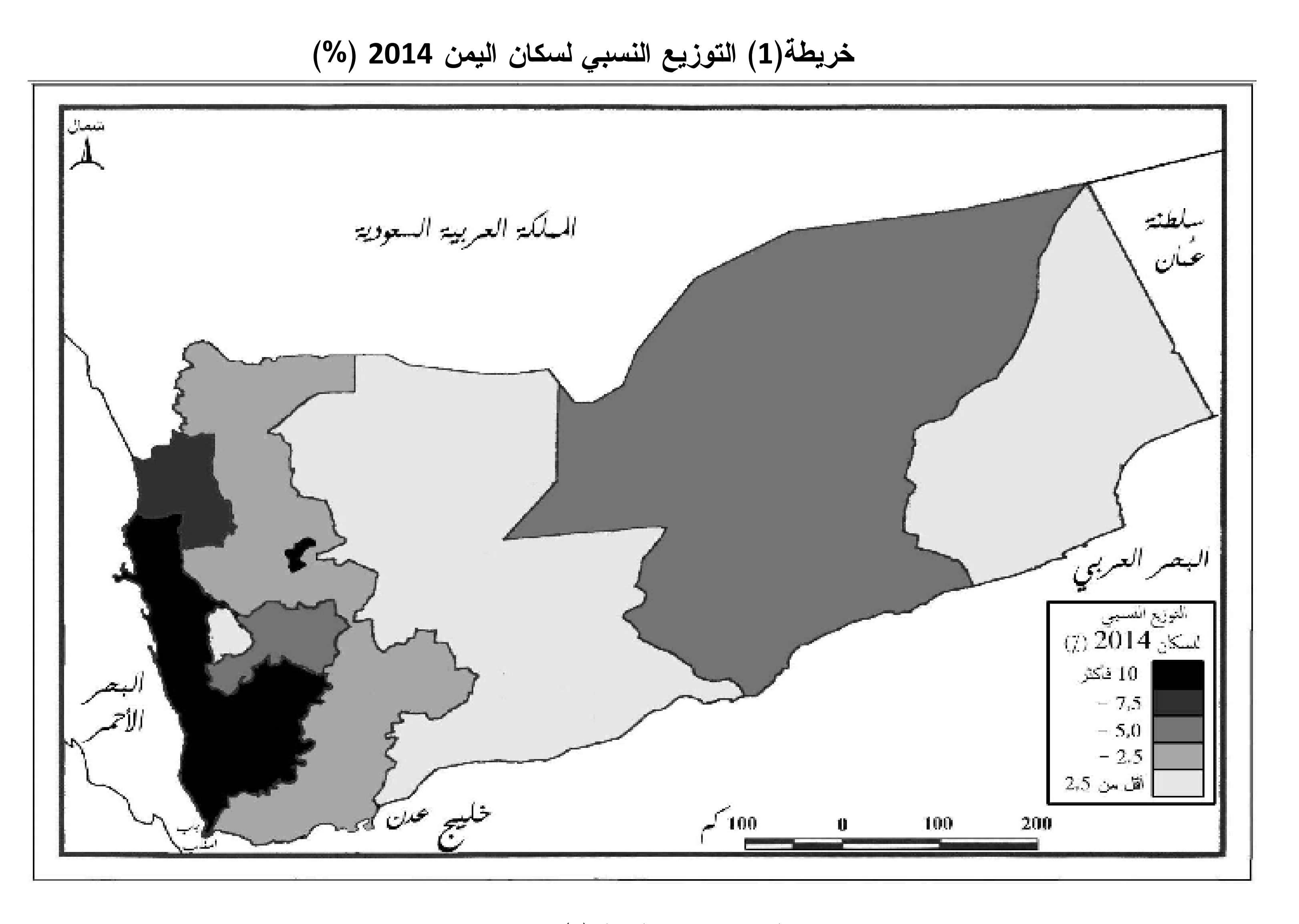
التوزيع العددي والنسبي المتوقع للسكان حسب المحافظات في اليمن عام 2014

المحافظة	العدد (نسمة)	%	المحافظة	العدد (نسمة)	%
البيضاء	714000	2.8	حضرموت	1368000	5.3
الجوف	552000	2.1	ذمار	1761000	6.8
الحديدة	2917000	11.2	ريمة	521000	2
الضالع	654000	2.5	شبوة	591000	2.3
المحويت	643000	2.5	صعدة	976000	3.8
المهرة	133000	0.5	صنعاء	1095000	4.2
أبين	534000	2.1	عدن	835000	3.2
أمانة العاصمة	2824000	10.9	عمران	1013000	3.9
إب	2659000	10.2	لحج	917000	3.5
تعز	2984000	11.5	مأرب	306000	1.2
حجة	1959000	7.5	اليمن	25956000	100

المصدر:

الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، (2010)،الإسقاطات السكانية على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية للفترة(2005–2025)حسب العمر والنوع لإجمالي المحافظات ، صنعاء ، ص هـ – و .

خريطة(1) التوزيع النسبي لسكان اليمن 2014 (%)



المصدر : بيانات الجدول (8)

3- مراحل التاريخ الديموغرافي اليمني :

ان التاريخ الديموغرافي اليمني يتجاوز سنوات القرن العشرين ، إلا ان المتتبع لهذا التاريخ يدرك ان سنوات القرن العشرين قد شهدت اهم التحولات الديموغرافية فيه بفضل التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي حصلت ،وهذه المراحل هي :

3-1- مرحلة الاقتصاد المعاشي والنمو السلبي للسكان (1900- 1925) :

تمتد الخلفية التاريخية لهذه المرحلة الى اكثر من 700 عام تبدأ من سقوط الدولة العباسية على يد هولاكو عام656هالموافق 1285م، وهي مرحلة شملت العالم العربي عموماً ، واذا ما انتهت في بعض البلدان العربية عند مطلع القرن التاسع عشر كما في بلدان الشام ومصر والعراق ، فهي استمرت في اليمن وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي حتى نهاية الربع الاول من القرن العشرين .

عانت اليمن تاريخاً طويلاً من التخلف الاقتصادي الاجتماعي ويبدو ان هذه المعاناة قد بلغت اقسى صورها في النصف الاول من القرن العشرين ، فكانت الدولة في اشد حالات العزلة والانقسام والتمزق السياسي والاجتماعي ، فكانت بعض الجهات الشمالية مناطق متنازع عليها وتحت السيطرة السعودية ومناطق أخرى تحت السيطرة التركية ، انتهت فيما بعد الى حكم الامامة الذي عمق العزلة وعمق الصراعات القبلية والطائفية في هذه الجهات .

وفي الجنوب احتل الاستعمار البريطاني مدينة عدن ومنها فرض سيطرته على بقية مناطق الجنوب التي عاشت في حالة من التمزق والانقسام حتى بلغ عدد الكيانات الى 32 دويلة وسلطنة ومشيخة تحارب بعضها البعض ، وقد بلغ عدد الفصائل المتحاربة عام1934 إلى حوالي 2000فصيل متحارب " هوليداي- 1981 – 190" .

كانت الزراعة التي تعاني حين ذاك من تخلف اسلوب الانتاج التقليدي الذي يتضحفي تخلف القوى المنتجة وبدائية ادوات الانتاج مثل الفأس و المنجل والمحراث الخشبي الذي تسحبه الحيوانات أو الانسان أحياناً ، كانت هي اساس اقتصاد الدولة حيث يعتمد عليها حوالي 80–85% من السكان " العطار "124-1965- ولم تعرف المدن اليمنية ، ذات الأحجام السكانية الصغيرة ، سوى النشاط الحرفي اليدوي فتنتج بعض الصناعاتالتي اشتهرت بها هذه المدن منذ العصور الوسطى " غالب -115 1962"وكانت الدواب والجمال هي وسائط النقل الوحيدة.

وبصدد الخدمات فالتعليم يقتصر على ابناء الطبقات المتنفذة ويحصل في الكتاتيب لتعليم مبادئ القراءة وحفظ القرآن وهو للذكور من دون الاناث . " العطار -1965-101" والخدمات الصحية غير معروفة حيث لم تعرف الا قريباً من نهاية النصف الاول من القرن العشرين " العطار 1965-146" . ولم تدخل الكهرباء بيوت اليمنيين الا في السنوات المتأخرة من النصف الاول من القرن العشرين ونجدها في قصور الامام في صنعاء وتعز ولدى بعض المتنفذين واتسع نسبياً استخدامها في مدينة عدن .

لاشك انتخلف الواقع الاقتصادي الاجتماعي كان يتسبب في انتشار امراض الفقر والجهل، فهي امراض نقص التغذية وسوء التغذية وهي ما يطلق عليها بالأمراض السارية ، كذلك انتشرت امراض الطفولة والانجاب والولادة . لقد ولَد تكرار بعض الامراض مما يطلق عليها الامراض المتوطنة .

كان هذا الواقع المرضي محصلة للهبوط الكبير لمستوى المعيشة ولعدموجود الخدمات الصحية والبلدية مثل الكهرباء والمياه النقية الصالحة للشرب ولتدهور ظروف السكن. وبالطبع فأن مثل هذا الواقع يقود الى ارتفاع معدل الوفيات والذي يرتفع كثيراً عن مستواه في سنوات المجاعات وانتشار الاوبئة ونشوب المعارك والنزاعات وحصول الكوارث الطبيعية .

بفعل هذا الواقع الذي نشطت فيه الأسباب المالثوسية التي تحد من زيادة السكان فأننا نقدر المعدل السنوي للوفيات بحدود 50بالألف من السكان ، وجاء تقديرنا هذا بناء على تقدير هذا المعدل بحدود 34بالألف في السنوات (1950- 1955) وذلك في وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية " الجمهورية اليمنية- 1992- 228" وهذه السنوات تمثل مرحلة اقتصادية اجتماعية متميزة عن المرحلة التي نحن بصددها .

ويقدر المعدل السنوي للولادات بحدود 50بالألف من السكان ايضاً ، وهذا المعدل المرتفع يأتي نتيجة للجانب القيمي الذي يدفع بالذكور والإناث للزواج المبكر وعدم التفكير بالحد من الانجاب عبر الاساليب المعروفة حينذاك .

هكذا كان الحراك السكاني باتجاه النمو والزيادة العددية بطيئا جداً في هذه المرحلة التاريخية فقد نشط فيها ثالوث مالثوس ، الفقر والجهل والمرض وهي مرحلة تاريخية ديموغرافية عربية لا تقتصر على اليمن وحدها بل تشمل العالم العربي عموماً " الخفاف - 1998- 70" .

3-2- مرحلة نشوء البرجوازية الحرفية والنمو البطيء للسكان (1925 – 1950) :

تمتد هذه المرحلة ما بين1925–1950وقد تأخرت في اليمن ، فهي قد بدأت في العالم العربي، بشكل عام، حسب ما نظَر لها الباحثون في مطلع القرن التاسع عشر وانتهت منذ العقد الثاني من القرن العشرين " الخفاف – 1998 – 71" و" عمران – 1988 – 108".

لقد شهدت اليمن في هذه المرحلة بوادر زعزعة الاقتصاد المعاشي وتنامي بسيط للطبقة البرجوازية الحرفية والتجارية من جانب ، وتنامي بسيط ايضاً للطبقة العاملة من جانب آخر وبذلك اتسعت دائرة السوق والتبادل التجاري وتراجعت آليات المقايضة والتبادل سلعة بسلعة .

ولا شك من ان ضعف التغيرات الهيكلية في الاقتصاد واستمرار الاقتصاد التقليدي المستند الى الزراعة وتربية الحيوان جعل التغير الديموغرافي طفيفاً جداً فقد استمر معدل الولادات بأكثر من 50بالألف وكذلك استمرمعدل الوفيات بأكثر من 30بالألف، وبقي متوسط عمر الانسان لا يزيد على (40) عاماً " اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا – 1980 – 3" وقد ارتفع بشكل ملحوظ المعدل السنوي للنمو الطبيعي للسكان فيقرر بحدود 2 % .

3-3-مرحلة تنامي اقتصاد السوق ونمو السكان الملحوظ(1950 – 1975) :

تحررت اليمن سياسياً من الاستعمار البريطاني في الجنوب ومن نظام الامامة الإقطاعي في الشمال ، واتجهت الدولة اثر ذلك نحو اليات خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية بهدف اقامة دولة حديثة وبناء المؤسسات الحكومية المهمة مثل المصرف المركزي والجهاز المركزي للتخطيط وعززت الوزارات ذات التخصصات التقنية .

3-4- مرحلة التنفيذ التقليدي لخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتسارع نمو السكان (1975–2000):

شهدت اليمن في هذه المرحلة تنفيذ العديد من خطط التنمية التي استهدفت بناء مرتكزات الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتطوير الزراعة والغابات والمراعي وشبكات الري وتوسيع شبكة النقل ونشر الدارس والمراكز الصحية .

اخيراً تشير الباحثة الى صحة الفرضيةفي هذا البحث ، فأمام اليمن سنوات قد لا تكون قليلة من النمو السكاني السريع مما يتطلب العمل على وضع الخطط التنموية الكفيلة بتلبية حاجات الاعداد البشرية القادمة ، ولأجل ان تعمل هذه الخطط على تقليل سرعة هذا النمو ، وهذا يستلزم تنمية مكانة المرأة الاقتصادية الاجتماعية فتنمية مكانتها تعني اليات اساسية في تنمية المجتمع ككل ، واذا ما كانت اللقاحات والعلاجات قد خفضتمن المعدل السنوي للوفيات فالتنمية هي التي سوف تخفَض من المعدل السنوي للولادات .

هكذا يحدد المنحنى البياني لحركة نمو السكان في اليمن ، كغيره من البلدان النامية ، دور الاسباب المادية ، ولا سيما المتعلقة بالتطبيب والصحة ، والتي تتم استعارتها من البلدان المتقدمة ، في تسارع نمو السكان بفعل خفض الوفيات .بينما يبقى خفض الولادات موضوعاً صعباً كونه يتعلق بجوانب قيمية .

1- المصادر والمراجع العربية:

1-1- المصادر:

- اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا والاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان ، (من دون تاريخ)، المعجم الديموغرافي (متعدد اللغات) ، السفر العربي ، الطبعة الثانية، بغداد .
- اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، (1980) ، الوضع السكاني في منطقة غربي اسيا (الجمهورية العربية اليمنية) ، بيروت.
- الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، (1989) ، الثورة في 27 عاماً : منجزات وارقام ، صنعاء .
- الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، (1973)، البرنامج الثلاثي الانمائي ، صنعاء.
- الجمهورية العربية اليمنية ، وزارة الصناعة ، (1974) ، الورقة القطرية عن اوضاع الصناعة وخطط التنمية الصناعية ، المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية العربية ، ليبيا / طرابلس .
- الجمهورية اليمنية ، جامعة صنعاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، مركز التدريب والدراسات السكانية ، (2001) ، أساسيات علم السكان (طرق وتطبيقات) ، البرنس للطباعة والنشر ، صنعاء
- الجمهورية اليمنية ، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ،(2001) ، برنامج العمل الوثيقة الثالثة للسياسة الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية (2001– 2005)، صنعاء .
- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، (2010) ، الإسقاطات السكانية على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية للفترة(2005–2025) حسب العمر والنوع لإجمالي المحافظات ، صنعاء .
- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،(1992) ، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية (26 – 29 اكتوبر 1991) ، صنعاء.

-الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،(1995)، كتاب الاحصاء السنوي 1994، صنعاء .

-الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، (1996) ، الاسقاطات السكانية في الجمهورية اليمنية 1994(– 2031)، صنعاء .

-الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ،(1997)، كتاب الاحصاء السنوي 1996 ، صنعاء .

-جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، (1984)، كتاب الاحصاء السنوي لعام 1983 ، (العدد الثاني) ، دار الهمداني للطباعة والنشر ، عدن .

1-2- المراجع :

-الحبشي ، محمد عمر ،(1968) ، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصاديا ً واجتماعياً ، دار الطليعة ، بيروت .

-الخفاف ، عبد علي ، (1998) ، واقع السكان في الوطن العربي ، دار الشروق ، عمان .

-الراوي ، منصور ، (1999) ، دراسات في السكان والعمالة و الهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .

-الشعيبي ، محمد عامي،(1973) ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، دراسات في التنمية الاقليمية : مشاكلها ، منشورات دار الامم ، بيروت .

-العطار ، محمد سعيد ، (1965) ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت .

-بنبوت ، حمادي ، (1993) ، توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي (وقائع المؤتمر العربي للسكن) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .

-بولدوين ، د . س ، (1975) ، الارض والقوة العاملة في القطاع الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الامم المتحدة ، النشرة السكانية ، العدد التاسع .عمر ، سلطان أحمد ، (1975) ، نظرة في تطور المجتمع المدني ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت.

-عمر ، سلطان احمد ، (1970) ، نظرة في تطور المجتمع اليمني ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت .

-عمران ، عبد الرحيم ، (1988) ، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً ، صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك.

-غالب ، محمد أنعم ، (1962) ، نظام الحكم والتخلف في اليمن ، دار الهناء ، القاهرة .

-هوليداي ، فيرد ، (1981) ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية (السعودية – اليمن: الشمال والجنوب – عمان) ، ترجمة حازم صاغية وسعد محبوب ، الطبعة الثالثة، دار ابن خلدون ، بيروت .

2- المصادر الانجليزية:

-U.N. (1949) Demographic year Book- N.y.

-U.N.(1988) World Demographic Estimates and Projections 1950- 2025- N.y.